



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

المعالجة المحاسبية للأصول المشفرة

سلسلة كتيبات تعريفية
العدد (40)

موجه إلى الفئة العمرية الشبابية في الوطن العربي

إعداد

طارق عازار

وليد بن تردايت



صندوق النقد العربي
2022

© صندوق النقد العربي 2022

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن وجهة نظر مُعد الكتيب، وليس بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171552

فاكس: +97126326454

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

Website : <http://www.amf.org.ae>

هذا الكتيب يستهدف غير المختصين بالشأن الاقتصادي والمالي في الدول العربية ويخاطب بشكل عام الفئة العمرية الشابة بهدف زيادة الوعي بأهمية التقنيات المالية للفرد وللأسرة وللمجتمعات العربية.

الفهرس

| | |
|----|--------------------------------------|
| 4 | مقدمة |
| 5 | 1. تاريخ التشفير الرقمي |
| 7 | 2. تعريف الأصول المشفرة وأنواعها |
| 10 | 3. طريقة عمل العملات المشفرة |
| 14 | 4. المعالجة المحاسبية للأصول المشفرة |
| 24 | 5. ملخص المعالجة المحاسبية |
| 25 | 6. المراجع |

مقدمة

استعملت النقود لعدة قرون لتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات، بينما اختلف شكلها حسب الشعوب والحضارات حيث يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية؛ النقود المستندة إلى السلع ومنها تستمد قيمتها، النقود التمثيلية المستندة إلى المعادن الثمينة ومنها تستمد كذلك قيمتها والنقود الورقية التي لا تستند إلى المعادن الثمينة وتستمد قيمتها من الدعم والسند القانوني لها.

في السنوات القليلة الماضية ظهرت على السطح ما يسمى بالعملات المشفرة تلتها رموز وأدوات مالية مشفرة عديدة ومختلفة من حيث الأهداف والشروط والأحكام المتعلقة بها، عرفت إجمالاً بالأصول المشفرة حيث تحاول أن تلعب دور النقود الورقية أو الأصول المالية الأخرى.

الأصول المشفرة هي تمثيلات رقمية قابلة للتحويل ومصممة بطريقة تمنع نسخها أو إعادة إصدارها. تُعرف التقنية المستعملة لتسهيل تحويل الأصول المشفرة بالبلوكشين أو السجلات الموزعة والتي هي عبارة عن سجلات لا مركزية تحتفظ بكل القيود والمعاملات عبر شبكة "ند للند" تؤمن تشفير المعلومات. إن الأصول المشفرة والتقنية التي تركز عليها يوفران فرصاً لرقمنة الأشياء الموجودة في عالمنا الحقيقي. لقد نتج عن المنافع المتأتية من الرقمنة بروز أصول مشفرة تطورت من مجرد أفكار وطموحات إلى تقنيات متعددة في مختلف المجالات⁽¹⁾.

أهم فرع من فروع الأصول المشفرة هي العملات المشفرة (Crypto-currencies) التي تستخدم في أغلب الأحيان كوسيلة للتبادل ولها خصائص مشتركة مع العملات النقدية العادية، نذكر منها على سبيل المثال البيتكوين والإيثر. أما الأصول المشفرة الأخرى، فيمكن جمعها تحت مسمى الرموز المشفرة (Crypto-tokens) والتي تشمل الرموز المدعومة بالأصول (Assets-backed-tokens) ورموز المنفعة (Utilities-token) ورموز السندات (Securities-token)⁽²⁾.

تتناول هذه الورقة في البداية تاريخ وتطور التشفير الرقمي، ثم تحاول أن تتطرق إلى التعاريف المتاحة لمختلف أنواع الأصول المشفرة وطرق عملها، ومن ثم تسلط الضوء في الأخير على المعالجة المحاسبية للأصول المشفرة وفق المعايير الدولية للتقارير المالية.

(1) PWC (2019). "In depth: A look at current financial reporting issues", December, No. 2019-05.

(2) Ibid.

1. تاريخ التشفير الرقمي

كان مفهوم العملات المشفرة موجود نظرياً قبل أي ظهور للعملات الرقمية البديلة بوقت طويل، فقد تشارك مؤيدو العملات المشفرة الأوائل الطموح المتمثل في استخدام الأفكار العلمية والقدرات الحاسوبية والرياضية المتطورة لمعالجة ما اعتبروه عيوباً عملية وسياسية للعملات الورقية التقليدية.

● قبل بيتكوين (3)

تعود أسس تقنية التشفير إلى أوائل الثمانينات، عندما قام ديفيد تشاوم (David Chaum)، وهو أخصائي تشفير أمريكي، بإنشاء طريقة للتعمية (Blinding) لا تزال تستخدم في التشفير الحديث على الشبكة حتى يومنا هذا. قد مكنت هذه الطريقة الأطراف من إيصال المعلومات بأسلوب آمن لا يمكن تغييره، ووضعت إطاراً للتحويلات النقدية الإلكترونية في المستقبل.

بعد مرور حوالي 15 عام، قام مطور برمجيات يدعى وي داي (Wei Dai) بنشر مستند تقني حول تصميم العملة الافتراضية "بي-موني" (b-money) التي ضمت العديد من المكونات الأساسية للعملات المشفرة الحديثة، مثل ضمانات إخفاء الهوية المتقدمة بالإضافة إلى اللامركزية. لم ترى هذه الفكرة النور حيث أنه لم يتم استخدامها أبداً كوسيلة للتبادل.

نشأ المزيد من وسطاء التمويل الرقمي في أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين، مثل "باي بال" (PayPal)، التي ازدادت شعبيتها على مدار العقد الماضي، والتي اكتسبت مخترع شركة تيسلا وأحد أبرز الشخصيات المدافعة عن العملات المشفرة إيلون ماسك (Elon Musk) أولى ثرواته، وأثبتت أنها رائدة في تقنيات الدفع عبر الهاتف المحمول.

● بيتكوين والطفرة الحديثة للعملات المشفرة

تعتبر البيتكوين أولى العملات المشفرة الحديثة، التي بدأت تستخدم كوسيلة تبادل تتميز بالتحكم اللامركزي، والمحافظة على خصوصية المستخدم، إضافة إلى حفظ السجلات من خلال تقنية البلوكتشين.

(3) Brian Martucci (2022). "What is Cryptocurrency- How it Works, History & Bitcoin Alternatives", April, Article.

تم التطرق إلى البيتكوين عام 2008 من خلال ورقة بحثية صدرت عن شخص مجهول الهوية أو مجموعة أشخاص عرفوا بإسم ساتوشي ناكاموتو (Satoshi Nakamoto).

في أوائل العام 2009 طرح ناكاموتو (Nakamoto) البيتكوين للعلن، لكن قلة من المتحمسين للفكرة والمؤمنين بها بدأوا تعدين هذه العملة والتبادل بها.

بحلول اواخر عام 2010، ومع تزايد شعبية البيتكوين واكتساب مفهوم العملة المشفرة اللامركزية قوة جذب كبيرة، بدأت بالظهور عملات منافسة مثل اللاتكوين والريبيل وغيرها، عمل كل منها على تحسين بعض خصائص البيتكوين، كتقليص أوقات المعاملات، أو تحسين الخصوصية، أو بعض المزايا الأخرى وتم أيضاً في نفس الفترة إنشاء أولى منصات التداول لشراء وبيع هذه العملات.

في أواخر عام 2012، أصبحت البيتكوين مقبولة من العديد من المتاجر الإلكترونية مثل ووردبرس، اكسبيديا، مايكروسوفت، وتسلا،...إلخ. مما دفع آلاف التجار إلى البدء باعتماد العملات المشفرة كوسيلة لتسوية المدفوعات.

عدا البيتكوين، قليل من العملات المشفرة تستعمل لتسوية المدفوعات التجارية، إلا أن عدداً متزايداً من المنصات بدأت تسمح لأصحاب العملات المشفرة الأخرى باستبدال عملاتهم بالبيتكوين أو العملات النقدية التقليدية، ومن ثم إتمام عمليات الشراء، مما يوفر سيولة ومرونة لحاملها.

2. تعريف الأصول المشفرة وأنواعها

إن التوصل إلى تعريف للأصول المشفرة ليس بالأمر السهل، فالأصول المشفرة هي فئة واسعة جداً من التطورات التكنولوجية التي تستخدم تقنية التشفير.

بدايةً، التشفير هو العملية التي يتم من خلالها تحويل البيانات إلى تنسيق غير قابل للقراءة ولا يمكن فك تشفيره إلا بواسطة شخص لديه مفتاح سري. الأصول المشفرة محمية باستخدام هذه الطريقة، التي تستخدم نظامًا ذكيًا للمفاتيح الرقمية العامة والخاصة.

تنقسم الأصول المشفرة إلى عملات مشفرة (Crypto-currencies) ورموز مشفرة (Crypto-tokens).

● العملات المشفرة

منذ ظهور البيتكوين في عام 2009، وصانعي السياسات يحاولون دراسة وتحليل العملات المشفرة، وكل منهم تعامل مع الموضوع بطريقة مختلفة.

البنك المركزي الأوروبي

وفقًا للبنك المركزي الأوروبي، العملات المشفرة هي فئة فرعية من العملات الافتراضية. وقد وصفت العملات الافتراضية بأنها نوع من النقود الرقمية غير المنظمة، وعادة ما يتم إنتاجها والتحكم فيها من قبل مطوريها واستخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معين، وفقًا لتقرير عن مخططات العملات الافتراضية نُشر في عام 2012. هناك ثلاثة أنواع من العملات الافتراضية، اعتمادًا على كيفية تفاعلها مع العملات التقليدية والاقتصاد الفعلي:

- عملات افتراضية لا يمكن استخدامها إلا في بيئة افتراضية مغلقة، مثل الألعاب عبر الإنترنت.
- عملات افتراضية مرتبطة بالاقتصاد الفعلي، يمكن شراؤها بالعملة التقليدية، ومن ثم استخدامها لإقتناء المنتجات والخدمات الافتراضية.
- عملات افتراضية مرتبطة في نفس الوقت بالاقتصاد الحقيقي والافتراضي، حيث توجد معدلات تحويل لبيع وشراء العملة الافتراضية، ويمكن استخدامها لشراء المنتجات والخدمات الافتراضية والحقيقية.

العملات المشفرة هي من النوع الأخير من العملات الافتراضية، حيث إنه يمكن اقتناؤها وتداولها بالعملة التقليدية، واستخدامها لشراء السلع والخدمات الرقمية والمادية.

نشر البنك المركزي الأوروبي تعريفاً ثانياً ومُحدثاً للعملات الافتراضية عام 2015، وصف فيه العملات الافتراضية بأنها بيانات رقمية ذات قيمة، لم يتم إصدارها من قبل بنك مركزي أو مؤسسة ائتمانية أو مؤسسة أموال إلكترونية، ويمكن استخدامها كبديل للنقود في بعض الظروف (4).

صندوق النقد الدولي

صنّف صندوق النقد الدولي العملات المشفرة على أنها مجموعة فرعية من العملات الافتراضية، أي أنها بيانات رقمية ذات قيمة، صادرة عن مطورين من القطاع الخاص، ويتم تسميتها بوحدة حسابهم الخاصة. وفقاً لصندوق النقد الدولي، يغطي مفهوم العملات الافتراضية مجموعة واسعة من العملات، بدءاً من شهادات الديون غير الرسمية، إلى العملات الافتراضية المدعومة بأصول مثل الذهب، والعملات المشفرة مثل البيتكوين (5).

البنك الدولي

صنّف البنك الدولي العملات المشفرة على أنها مجموعة فرعية من العملات الرقمية، وهي عبارة عن بيانات رقمية ذات قيمة مقومة في وحدات حسابية خاصة بها، ومختلفة عن النقود الإلكترونية، التي هي ببساطة آلية دفع رقمية تمثل الأموال النقدية الفعلية. وخلافاً لمعظم صانعي السياسات الآخرين، عرّف البنك الدولي أيضاً العملات المشفرة نفسها على أنها عملات رقمية تعتمد على تقنيات التشفير لتحقيق غاياتها (6).

الهيئة المصرفية الأوروبية

عرّفت الهيئة المصرفية الأوروبية العملات الافتراضية بأنها "الشكل الرقمي للعملات" التي لا تصدر عن بنك مركزي أو سلطة حكومية ولا ترتبط بالضرورة بعملة نقدية

(4) European Central Bank (2012). "Virtual Currency Schemes", October.

(5) Dong, H et al (2016). "Virtual Currencies and Beyond: Initial Considerations", SDN/16/03, January. IMF

(6) World Bank Group (2017). "Distributed Ledger Technology (DLT) and Blockchain", Fin Tech Note, No. 1".

لمموسة ولكنها تستخدم كوسيلة للتبادل بين الأفراد كما يمكن تخزينها أو استخدامها لعمليات الشراء والبيع الإلكتروني⁽⁷⁾.

بنك التسويات الدولية

تُعرّف لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق، وهي هيئة تابعة لبنك التسويات الدولية، العملات الافتراضية المشفرة على أنها عملات رقمية تمتلك الخصائص التالية :

- هي أصول يمكن تحديد قيمتها بناء على مبدأ العرض والطلب، وهو المفهوم المتعارف عليه لتبادل السلع مثل الذهب، مع عدم وجود قيمة جوهرية لها حتى الآن.
- تعتمد فكرة تبادل العملات الافتراضية على استخدام تقنية البلوكشين أو ما يعرف بالسجلات الموزعة التي تمثل قاعدة بيانات لتنظيم استخدام هذا النوع من العملات دون الحاجة إلى وسطاء.
- لا يتم تشغيلها من قبل أي فرد أو مؤسسة معينة⁸.

● الرموز المشفرة

بحسب الإصدار رقم 2019/5 لشركة برايس ووتر هاوس الرائدة في مجال التدقيق والمحاسبة، تنقسم الرموز المشفرة إلى ثلاثة أنواع وهي الرموز المدعومة بالأصول ورموز المنفعة ورموز السندات.

- الرموز المدعومة بالأصول: هي رموز رقمية مبنية على تقنية سلاسل الكتل وتستمد قيمتها من أشياء لا توجد في هذه السلاسل ولكنها تمثل أصول مادية (مثل الموارد الطبيعية كالذهب والبترول).
- رموز المنفعة: هي رموز رقمية مبنية على تقنية سلاسل الكتل توفر للمستخدم الحق في الحصول على منتجات أو خدمات، حيث تستمد قيمتها من ذلك الحق. رموز المنفعة لا تعطي حاملها حق الملكية في منصة الشركة أو أصولها غير أنه يمكن تداولها بين الأشخاص دون أن تكون وسيلة تبادل ذات أهمية.

(7) European Banking Authority (2014). "EBA Opinion on Virtual Currencies", EPA/OP/2014/08, July.

(8) Bank for International Settlements (2015). "Digital Currencies", Committee on Payments and Market Infrastructures, November.

- رموز السندات هي رموز رقمية مبنية على تقنية سلاسل الكتل وهي شبيهة في طبيعتها بالسندات العادية حيث يمكن أن تعطي حاملها حقوق إقتصادية في المنشأة مثل الحق في إستلام النقد أو أصول مالية أخرى بصفة تلقائية أو إلزامية، أو حق التصويت على القرارات، أو الحق في صافي أصول المنشأة بعد خصم المطلوبات.

3. طريقة عمل العملات المشفرة

قبل البدء بشرح طريقة عمل العملات المشفرة وأهم عناصرها، دعونا نقوم بتوضيح بسيط حول الفرق بين تلك العملات وتقنية البلوكشين أو سلسلة الكتل، حيث إنه، وبسبب ارتباطهما ببعضهما، قد يقوم المرء بالخط بينهما. تعتبر تقنية البلوكشين، أو قواعد البيانات المتسلسلة، العمود الفقري لسوق العملات المشفرة وعنصر الدعم الأساسي لعملها، وهي بإختصار تكنولوجيا تقوم على مبدأ السجلات الموزعة. إلا أن استعمالها لا يقتصر فقد على العملات المشفرة، حيث إن نطاق تطبيقها يشمل العديد من الصناعات ولها الكثير من التطبيقات.

إن سوق العملات المشفرة لا يزال في بداياته، ويلعب به العديد من العناصر أدوار مهمة كتطبيقات التكنولوجيا من أجل تشغيله وضمان عمله واستمراره. دعونا نلقي الضوء على كيفية عمل هذه السوق وأهم اللاعبين فيه.

مستخدم العملات المشفرة (9)

العنصر الأول والأهم في سوق العملات المشفرة هو مستخدم تلك العملات، أي كل شخص طبيعي أو كيان قانوني يستخدم تلك العملات من أجل:

- شراء سلع أو خدمات حقيقية أو افتراضية.
- إجراء مدفوعات مباشرة من شخص لشخص.
- الاستثمار فيها (بطريقة مضاربة).

(9) FATF (2014). "FATF Report: Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", June.

يتم الحصول على العملات المشفرة من خلال عدّة طرق، أبرزها:

- شراء العملات المشفرة من منصات تداولها باستخدام النقود الفعلية أو عملة مشفرة أخرى.
- شرائها مباشرةً من مستخدم آخر للعملات المشفرة، حيث يطلق على هذه الطريقة اسم التبادل المباشر من شخص لشخص.
- تعدين عملة جديدة من خلال حل ألغاز التشفير للحصول عليها كمكافأة، في حال كانت العملة المشفرة تستخدم دليل العمل.
- في بعض الحالات، يمكن لمستخدم العملات المشفرة الحصول على عملاته المعدنية مباشرةً من الجهة التي تقوم بطرح العملة، إما كجزء من عرض أولي مجاني أو من بيع جماعي.
- قبول العملات المعدنية كوسيلة للدفع مقابل السلع أو الخدمات التي يبيعها مقابل العملات المشفرة.
- الحصول على كمية معينة من العملات المنتجة حديثاً، خاصة في حالات التشعب الصلب لسلسلة كتل العملة.
- الحصول على عملات معدنية كهدية أو تبرع من مستخدم آخر.

المنقب (10)

يساعد المنقب في التحقق من صحة المعاملات على قواعد البيانات المتسلسلة عن طريق حل ألغاز وخوارزميات التشفير. يرتبط التعدين بالعملات المشفرة التي تستخدم آلية دليل العمل، حيث يساهم المنقب في التحقق من صحة المعاملات في الشبكة، مستعيناً بأجهزة وحواسيب ذات قدرة معالجة عالية، ذلك مقابل الحصول على عملة مستخرجة حديثاً.

⁽¹⁰⁾ European Central Bank (2015). "Virtual Currency Schemes- a Further Analysis", February.

يمكن أن يكون المنقبون إما مستخدمين للعملات المشفرة أو أطرافاً تجارية بدأوا عملات التعدين من أجل البيع بالعملة النقدية أو غيرها من العملات المشفرة. كما يعتمد بعض المنقبين إلى تشكيل بعض التجمعات بغية جمع وتوحيد القوى للتعدين بسرعة وفعالية أكبر.

أسواق تبادل العملات المشفرة (11)

أسواق تبادل العملات المشفرة هي مؤسسات تزود العملاء بخدمات التبادل والتداول، كبيع وشراء العملات المشفرة باستخدام العملة النقدية أو عملات مشفرة أخرى، وذلك مقابل رسوم.

عادةً، توفر أسواق تبادل العملات المشفرة لمستخدميها مجموعة متنوعة من بدائل الدفع، بما في ذلك التحويلات البنكية وبطاقات الائتمان والعملات النقدية الأخرى.

تقوم بعض الأسواق أيضًا بتزويد مستخدميها بإحصاءات السوق، مثل أحجام التداول وتقلبات العملات المتداولة، إضافة إلى خدمات التحويل إلى المتاجر التي تقبل العملات المشفرة كوسيلة للدفع.

منصات تداول العملات المشفرة (12)

منصات تداول العملات المشفرة هي أسواق تجمع بين مستخدمي العملات المشفرة الذين يريدون شراء أو بيع العملات المشفرة، وتزودهم بمنصة يمكنهم من خلالها التداول مباشرة مع بعضهم البعض. إضافة إلى أسواق تبادل العملات المشفرة، تلعب منصات التداول دورًا مهمًا في تداول العملات المشفرة.

تعرف منصات تداول العملات المشفرة أيضًا بالمنصات من شخص لشخص أو حتى المنصات اللامركزية، وهي تختلف في عدة جوانب عن أسواق تبادل العملات المشفرة، أهمها:

- المستخدمون يشترون أو يبيعون العملات بأنفسهم دون تدخلات من أي جهة.
- لا يتم إدارتها من قبل هيئة أو شركة تتحكم في جميع التداولات وتنفيذها، ولكن بالأحرى عن طريق برمجيات حاسوبية (أي أنه لا توجد نقطة مركزية للسلطة).

(11) European Commission (2017). "The Risks of Money laundering and Terrorist Financing Affecting the Internal Market and Relating to Cross-border Situations", June.

(12) Andrew. M (2017). "P2P Cryptocurrency Exchanges", April.

- تقوم منصات التداول فقط بربط المشتريين والبائعين، مما يسمح لهم بإجراء المعاملات التجارية عبر الإنترنت أو بشكل شخصي مباشر (غالبًا ما يتم تنفيذها نقدًا).

مزود الحافظة الرقمية (13)

مزودو الحافظة الرقمية هم شركات تقدم محافظ رقمية، تُعرف أيضًا باسم المحافظ الإلكترونية، لمستخدمي العملات المشفرة. تستخدم هذه المحافظ لحفظ العملات المشفرة وتخزينها ونقلها.

ببساطة، تخرن الحافظة الرقمية مفاتيح التشفير لمستخدم العملة المشفرة، حيث يقوم مزود الحافظة الرقمية بتحويل سجل معاملات مستخدم هذه العملة إلى تنسيق يسهل عرضه، يشبه الحساب المصرفي التقليدي. هناك أنواع مختلفة من مزودي المحفظة:

مزودو محافظ الأجهزة، الذين يقدمون أجهزة متخصصة لأصحاب العملات المشفرة لتخزين مفاتيح التشفير الخاصة بهم بشكل سري.

مزودو محافظ برامج العملات المشفرة الذين يزودون العملاء بتطبيقات برمجية تسمح لهم بالاتصال بالشبكة ونقل العملات واستلامها والاحتفاظ بمفاتيح التشفير محليًا.

خدمة محفظة الوصاية التي تخرن مفاتيح التشفير الخاصة بمستخدم العملة المشفرة عبر الإنترنت.

مخترعو العملات (14)

مخترعو العملات المشفرة هم أفراد أو منظمات طوروا الأسس التقنية للعملة المشفرة ووضعوا القواعد الأولية لاستخدامها.

في بعض الحالات، تكون هويتهم معروفة (مثل ريبيل، لايتكوين، كاردانو)، ولكن في كثير من الأحيان تظل مجهولة الهوية (مثل بيتكوين ومونيرو). يظل البعض مشاركًا في صيانة وتحسين رمز العملة المشفرة والخوارزمية الأساسية من حيث المبدأ وبدون صلاحيات المسؤول، بينما يختفي البعض الآخر ببساطة (مثل بيتكوين).

(13) Tom. K et al (2018). "Virtual Currencies & Terrorist Financing: Assessing the Risks & Evaluating Responses", European Parliament, May.

(14) European Central Bank (2015). "Virtual Currency Schemes- a Further Analysis", February. Ibid

مقدمي العملات

مقدمو العملات هم أفراد أو مؤسسات يقدمون، عند الإصدار الأولي، عملات مشفرة للمستخدمين، إما مقابل رسوم أو مجاناً، كجزء من برنامج تسجيل محدد، بهدف تمويل التطوير المستمر للعملة أو تعزيز شعبيتها المبكرة.

يوفر مقدمو العملات للمستخدمين عملات مشفرة تم إنشاؤها أو تعديلها مسبقاً قبل إصدارها الرسمي. يتم تعديل العملات المشفرة التي يتم تسليمها بهذه الطريقة مسبقاً، إما جزئياً أو كلياً. عادة ما يحتفظ مقدم العملة بحصة كبيرة من العملات في الحالة الأخيرة. من الضروري أن نعلم أنه ليس لكل العملات مقدم عملات معروف، وليست جميعها مسبقة التتقيب أو تم إنشاؤها بالكامل مسبقاً. يمكن أن يكون مقدم العملة هو نفس مخترع العملة أو شخص آخر أو منظمة.

4. المعالجة المحاسبية للأصول المشفرة (15)

قبل معرفة المعالجة المحاسبية للأصول المشفرة من وجهة نظر المالك أو المستثمر، فإنه من الضروري فهم الهدف من ورائها، إذ للأصول المشفرة شروط وأحكام عديدة، كما يختلف الهدف من الإستثمار فيها من شخص إلى آخر، لذلك فإن المعايير الدولية للتقارير المالية تشترط تحديد الغاية من شراء الأصول المشفرة حتى يتسنى معرفة التصنيف المحاسبي الخاص بها، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون هناك حاجة لمعرفة نموذج الأعمال لدى المستثمر أيضاً.

تنقسم الأصول المشفرة إلى عملات مشفرة (Crypto-currencies) ورموز مشفرة (Crypto-tokens). حتى اليوم لا يوجد أي معيار محاسبي ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية يتناول الأصول المشفرة، إلا أن لجنة التفسير للمعايير الدولية للتقارير المالية أصدرت في يونيو 2019 قرار جدول الاعمال (Agenda Decision) فيما يخص حيازة العملات المشفرة فقط كنوع من أنواع الاصول المشفرة والتي تحمل الخصائص التالية:

- عملة رقمية مسجلة ضمن سجلات موزعة بإستعمال خاصية التشفير لضمان الأمن والحماية.
- لم يقع إصدارها من طرف السلطات الرسمية أو طرف آخر.

(15) EY (2021). "Applying IFRS: Accounting by holders of crypto-assets". Represented by EY With the permission of IFRS Foundation, October.

- لا تنشئ عقدا بين الحائز على العملة المشفرة والطرف الآخر.
- الأصول المشفرة موضوع واسع ومتنوع من ناحية المعالجة المحاسبية، حيث يمكن التطرق له كالتالي:
- تتصف الأصول المشفرة بأنها أصول رقمية، بالتالي فهي غير ملموسة، لذلك فإن المعايير المحاسبية التالية لا تنطبق عليها:
- معيار المحاسبة الدولي رقم (16) حول "الممتلكات، المنشآت والمعدات" ينطبق على الأصول الملموسة.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (40) حول "العقار الاستثماري" ينطبق على الأراضي والعقارات المعدة للتجارة.
- معيار المحاسبة الدولي رقم (41) حول "الزراعة" ينطبق على الأصول البيولوجية من نباتات وحيوانات.
- بعد إستبعاد ما تقدم من معايير، يمكن حصر المعالجة المحاسبية للأصول المشفرة فيما يلي:
- النقد ومعادلاته.
- الأدوات المالية.
- المخزون.
- مصاريف مدفوعة مسبقاً.
- أصول غير ملموسة.

1.4 النقد ومعادلاته

● النقد

يُعرّف النقد بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (7) حول "بيان التدفقات النقدية" بأنه النقود المحتفظ بها داخل الخزينة إضافة إلى الودائع تحت الطلب لدى البنوك. من جهة أخرى وبحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) "الأدوات المالية: العرض" فإن النقد هو الأداة المالية التي تمثل وسيلة التبادل، بالتالي هو القاعدة التي يستند إليها قياس وتسجيل كل المعاملات في البيانات المالية. أما الودائع تحت الطلب، فهي الودائع التي يمكن سحبها بدون سابق إعلام ولا يترتب عن ذلك أي رسوم أو غرامات⁽¹⁶⁾.

⁽¹⁶⁾ European Central Bank (2017). "What is Money?", June. Article, www.ecb.europa.eu

إن البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي والفيديري الأمريكي يعتبرون أن النقد له ثلاث وظائف كالتالي:

- وسيلة للتبادل.
- عملة للحساب.
- مخزن للقيمة. (17)

إن بند النقد المعروض بالبيانات المالية يمثل النقود الورقية والودائع تحت الطلب. تلقى العملة دعم من طرف الدولة التي أصدرتها وقبول عام داخل المجتمع بالرغم من أن القيمة الجوهرية للنقود الورقية ضئيلة جدا.

يؤكد معيار المحاسبة الدولي رقم (32) أن النقد يمثل وسيلة للتبادل وبذلك فهو الأساس الذي يتم من خلاله قياس كل التعاملات وتسجيلها بالبيانات المالية، فالنقد هو وسيلة لتبادل البضائع والخدمات كما أن النقد هو العملة الوظيفية والوحدة التي تستخدم لتقييم تلك البضائع والخدمات وتسجيلها في السجلات المحاسبية. في الوقت الحاضر، إن من غير المرجح وجود أي عملة مشفرة يمكن إعتبارها أساس مناسب لقياس وتسجيل البنود بالبيانات المالية.

إن حجم التبادلات التي تعتمد على العملات المشفرة كوسيلة لتبادل البضائع والخدمات لا يزال حاليا منخفض حيث يوجد بعض الأنظمة التشريعية عبر العالم قد أخذت خطوات متقدمة وسمحت بقبول الدفع عبر البيتكوين، لكن لا يزال قبول هذه العملة المشفرة غير إلزامي من قبل البائع في أغلب بلدان العالم.

إن سعر العملات المشفرة كثير التذبذب مقارنة بالعملات الورقية لذلك فإن بعض المستثمرين يلجؤون للعملات المشفرة كوسيلة لتخزين القيمة ولمقابلة المضاربات الإستثمارية (التحوط).

لا يمكن في الوقت الراهن إعتبار العملات المشفرة نقدا نظرا لأنها:

- ليست عملات قانونية وفي غالب الأحيان ليست مدعومة من السلطات الرسمية أو الحكومات
- غير قادرة على تحديد أسعار البضائع والمنفعة بصفة مباشرة، أي أنه يمكن قبولها لدفع بعض المعاملات، لكن ليست متعلقة مباشرة بتسوية مبالغ البضائع والمنفعة.

(17) George S.T. (1998). "The International Use of Currencies: The U.S. Dollar and the Euro", June, Volume 35, IMF.

أما بالنسبة للرموز المشفرة فهي كذلك أبعد أن تكون نقدا لأن الهدف من إصدارها ليس وسيلة للتبادل بل لإيجاد حقوق أخرى كالحق في البضائع والخدمات أو بعض الأصول المادية الأساسية.

● شبه النقد (Quasi Money)

يُعرّف النقد بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (7) حول "بيان التدفقات النقدية" شبه النقد على أنه إستثمارات قصيرة الأجل، عالية السيولة وجاهزة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد في ظل مخاطر تغيّر غير جوهرية.

من جهة أخرى يؤكد نفس المعيار أن شبه النقد يتم حيازته لمواجهة الإحتياجات قصيرة الأجل من النقد وليس لأهداف إستثمارية أخرى، كما أن شبه النقد له تواريخ إستحقاق لا تتعدى الثلاثة أشهر من تاريخ الشراء.

يُعتبر شبه النقد بند تصنيفي بهدف العرض بالبيانات المالية، أي أنه لا يترتب عليه أي قياس أو تسجيل للأصل، لذلك فإن الأصل المشفر يجب أن يتم تصنيفه وفق المعايير الدولية للتقارير المالية قبل أن يتم عرضه كمعادلات للنقد بالبيانات المالية.

أكدت لجنة التفسيرات للمعايير الدولية للتقارير المالية سنة 2009 أن مبلغ النقد الذي سيتم إستلامه عند الإستحقاق يجب أن يكون معلوما منذ تاريخ الإستثمار حتى يتسنى تصنيف الأداة المالية كشبه للنقد (18).

بناءً على ما تقدم، لا يمكن إعتبار الأصول المشفرة على أنها "شبه النقد" إلا إذا تم حيازتها لمواجهة التزامات مالية قصيرة الأجل، لها تواريخ إستحقاق قصيرة، وتتعرض إلى مخاطر تغيّر في القيمة غير جوهرية، إضافة إلى أن يكون مبلغ النقد الذي سيتم إستلامه عند الإستحقاق معلوما عند إقتناء الأصل المشفر.

حاليا الأصول المشفرة لا تستوفي الشروط المذكورة أعلاه.

2.4 الأدوات المالية

بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (32)، الأداة المالية هي عبارة عن عقد ينشئ من خلاله أصل مالي لدى أحد الأطراف والتزام مالي لدى الطرف الآخر.

(18) IFRS (2019). "IFRIC Update- June 2019".

• الحقوق التعاقدية

إن التعريف السابق المتعلق بالأدوات المالية يتطلب وجود عقد أو علاقة تعاقدية بين الأطراف كما أن التوجيهات التطبيقية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 32 أكدت على أن الأصول أو الإلتزامات الناشئة عن القوانين (مثال: الضريبة على الدخل) لا تعتبر أدوات مالية، كذلك السبائك الذهبية بالرغم من السيولة العالية لا تعتبر أداة مالية لأنها لا تنطوي على علاقة تعاقدية تنتهي بإستلام نقد أو أصول مالية أخرى.

يعرف معيار المحاسبة الدولي رقم (32) العقد بأنه إتفاق بين طرفين أو أكثر ويكون له آثار إقتصادية واضحة وأن الرغبة في تجنّب هذه الآثار ضئيلة لدى هذه الأطراف. من جهة أخرى يمكن أن تأخذ العقود أشكالاً مختلفة ولا يشترط أن تكون مكتوبة.

إن إستخدام سلاسل الكتل (Block Chain) أو تقنية السجلات الموزعة لا تنشئ تلقائياً علاقة بين الأطراف. فمن جهة الأصول المشفرة التي تعطي صاحبها الحق في الأصول الأساسية (بضائع وخدمات أو أصول مالية) يمكن أن تستوفي شروط تكوين العقد، ومن جهة أخرى، الأصول المشفرة التي لا تعطي صاحبها الحق في الأصول الأساسية (بضائع وخدمات أو أصول مالية) وليس لديها طرف آخر مقابل لا يمكن أن تستوفي شروط تكوين العقد. مثلاً، الأطراف الذين يشاركون في تكوين سلاسل الكتل لعملة البيتكوين ليس لديهم علاقة مع أي من المشاركين الآخرين، فمجرد إمتلاك البيتكوين لا يعني الحصول على حق بالمطالبة تجاه النقبين (Miners) أو في عمليات التبادل أو تجاه الأطراف الأخرى. لذلك فإن الحائز على عملة البيتكوين عليه العثور على طرف آخر يشتري منه العملة حتى يستطيع تحقيق منافع إقتصادية.

يتضمن تعريف الأدوات المالية كما سبق ذكره، أن الأداة المالية تنشئ أصل مالي لدى أحد الأطراف و الإلتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لدى الطرف الأخر. إذاً حتى يكون هناك أداة مالية يجب على الأصل المشفر أن يمثل أصل مالي لدى الطرف الحائز عليه.

تعرف المعايير الدولية للتقارير المالية الأصل المالي على أنه:

- نقد.
- أداة حقوق ملكية لطرف آخر.
- حق تعاقدية في:
- * إستلام نقد أو أصل مالي من طرف آخر.

* تبادل أصل أو التزام مالي مع طرف آخر ضمن شروط مربحة مستقبلاً.
- عقد يمكن تسويته من خلال أدوات حقوق الملكية للشركة مع إستيفاء الشروط الأخرى ذات العلاقة.

الأصول المشفرة التي لا تعطي صاحبها الحق في الأصول الأساسية (بضائع وخدمات) المقدمة من طرف محدد وبالرغم من أنها تعتبر عقوداً، غير أنها لا تستوفي شروط تعريف الأصول المالية، لأن المنافع الاقتصادية المستقبلية يتم الحصول عليها عن طريق إستلام البضائع والخدمات وليس عن طريق النقد والأصول المالية الأخرى.

تُعرّف المعايير الدولية للتقارير المالية حقوق الملكية كعقد يثبت الحقوق المتبقية في صافي أصول المنشأة بعد خصم كل المطلوبات. بالتالي فإن الأصول المشفرة التي تمنح صاحبها حقوق تعاقدية كالتي سبق ذكرها ستكون في جوهرها عبارة عن شهادة ملكية إلكترونية لحيازة الأسهم (الأصل المالي).

حتى يمكن إعتبار الأصول المشفرة أدوات حقوق ملكية، يجب أن تنطوي على حقوق تعاقدية تتعلق بصافي الحقوق المتبقية من أصول المنشأة بعد خصم المطلوبات.

يتم الإعتراف بأدوات حقوق الملكية عند الشراء بحسب قيمتها العادلة دون إعتبار المصاريف والرسوم الأخرى ذات العلاقة بالمعاملة كما يتم قياسها لاحقاً بحسب القيمة العادلة عبر حساب الأرباح أو الخسائر.

إن حيازة العملات المشفرة لا يمنح الحائز عليها حق تعاقدية في إستلام نقد أو أصل مالي آخر، كما لا يمكن أن يجعلها تنصف بأنها علاقة تعاقدية. علاوة عن ذلك، العملات المشفرة لا تمكن صاحبها من الحقوق المتبقية في صافي أصول المنشأة بعد خصم كل المطلوبات، لذلك لا يمكن إعتبارها كأصول مالية.

إن بعض الرموز المشفرة تمنح الحائز عليها حق تعاقدية في إستلام نقد أو أصل مالي، حيث يمكن أن يعتمد على أداء المنصة الرقمية أو على الحقوق المتبقية في صافي أصول المنشأة أو على قيمة الأصل الذي يتم الإستناد إليه. لكن لا بد من التأكد من أن هذه الحقوق والواجبات ملزمة ونافاذة قانونياً حتى يتسنى إعتبار الرموز المشفرة أصول مالية.

3.4 المخزون

- يُعرّف معيار المحاسبة الدولي رقم (2) المخزون على أنه أصل:
- تم إقتناؤه من أجل إعادة بيعه من خلال النشاط العادي للمنشأة.
 - في مراحل الإنتاج بهدف البيع.
 - في شكل مواد خام أو مواد موردة لإستخدامها في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات.
- يمكن إقتناء الأصول المشفرة بهدف البيع من خلال النشاط العادي للمنشأة، ذلك حسب نموذج الأعمال لديها (مثال: وسطاء تجارة السلع)، لكن في الواقع الأصول المشفرة لا تستخدم كمدخلات في عملية الإنتاج لذلك لا يمكن إعتبارها كمواد خام أو مواد موردة.
- إن معيار المحاسبة الدولي رقم 2 لا ينطبق على الأدوات المالية، فإن كانت الأصول المشفرة تستوفي شروط تعريف الأدوات المالية، يجب تسجيلها وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بدلا عن معيار المحاسبة الدولي رقم (2).
- بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم 2 حول "المخزون"، يجب قياس قيمة المخزون حسب التكلفة أو القيمة القابلة للتحقق (أيهما أقل)، غير أن وسطاء تجارة السلع الذين يقومون باقتناء وبيع الأصول المشفرة من أجل الحصول على الأرباح من خلال تغيير الأسعار لهم إمكانية قياس قيمة مخزون الأصول المشفرة حسب القيمة العادلة ناقص مصاريف البيع.
- إن تكلفة إقتناء المخزون من الأصول المشفرة تتضمن سعر الشراء والضرائب غير المسترجعة والمصاريف الأخرى ذات العلاقة المباشرة بشراء المخزون ونقله للمكان والوضع الحالي الذي هو عليه. لا تتضمن تكلفة المخزون مصاريف البيع ولا التخزين إلا إذا كانت ضرورية لعملية الإنتاج. صافي القيمة القابلة للتحقق هي عبارة عن تقدير لسعر البيع خلال المجرى الطبيعي للأعمال ناقص مصاريف البيع الضرورية.
- يمكن إعتبار الأصول المشفرة بنوعيتها، العملات والرموز، مخزونا ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 2 الذي لا يشترط أن يكون الأصل ذا شكل مادي، وطالما هناك نية لدى المنشأة في حيازة الأصل المشفر من أجل إعادة بيعه في المدى القريب خلال المجرى العادي للأعمال من أجل الحصول على الأرباح نتيجة تغيير الأسعار.

4.4 المصاريف المدفوعة مقدماً

المصاريف المدفوعة مقدماً هي أصول يتم تسجيلها عندما تقوم المنشأة بدفع قيمة البضائع أو الخدمات قبل تسلمها. لذلك، فإن هذه المصاريف تعطي المنشأة الحق في إستلام بضائع أو خدمات في المستقبل بدلاً عن النقد أو الأصول المالية أو الحق في بيع وشراء أدوات مالية بشروط مربحة.

الأصول المشفرة التي تمنح صاحبها الحق في إستلام بضاعة أو خدمات في المستقبل هي أقرب أن تكون قسيمة إلكترونية وتسجل كمصاريف مدفوعة مقدماً، أما إذا كانت المنشأة لا تنوي إنتظار تسلمها للبضاعة أو للخدمات وتعتمد تحقيق منافع إقتصادية عبر التجارة في الأصول المشفرة فلا تسجل ضمن اصولها مصاريف مدفوعة مقدماً بل مخزونا. لذلك فإن نية إدارة المنشأة ونموذج أعمالها يحددان المعالجة المحاسبية المناسبة لهذه القسيمة الإلكترونية. تُسجل المصاريف المدفوعة مقدماً بحسب التكلفة ويتم قياس التدني مرة في السنة على الأقل بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم 36.

حتى الان العملات المشفرة لا تعطي الحائز عليها الحق في إستلام بضاعة أو خدمات في المستقبل بينما الرموز المشفرة يمكنها ذلك. لذا فإن العملات المشفرة لا يمكن إعتبارها مصاريف مدفوعة مقدماً على عكس الرموز المشفرة.

5.4 الأصول غير الملموسة

يعرف معيار المحاسبة الدولي رقم (38) الأصول كموارد تحت سيطرة المنشأة نتيجة لأحداث سابقة، حيث من المنتظر تدفق منافع إقتصادية إلى المنشأة في المستقبل. الأصول غير الملموسة هي جزء من الأصول بالإضافة إلى كونها غير نقدية، يمكن تحديدها وليس لها وجود مادي.

بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (21)، فإن الخاصية الرئيسية في تحديد ما إذا كان الأصل يعتبر نقدي أم لا، هو الحق في إستلام مبلغ محدد أو قابل للتحديد من العملة. بالتالي فإن الأصل المشفر الذي لا يستوفي شروط تعريف النقد أو الأدوات المالية سيكون على الأغلب أصل غير نقدي.

الأصول غير الملموسة تختص بحسب معيار المحاسبة الدولي رقم (38) بأنها:

- تحت سيطرة المنشأة
- تنشئ منافع إقتصادية مستقبلية للمنشأة
- ليس لها وجود مادي

- يمكن تحديدها

الأصول المشفرة يمكن لها بسهولة إستيفاء الشروط المذكورة أعلاه حيث يمكن تحديدها أي فصلها وبيعها في عقد منفصل، ليس لها وجود مادي، وتحت سيطرة المنشأة بحيث تتدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية إليها.

تسجل الأصول غير الملموسة بداية حسب التكلفة. إن تكلفة إقتناء الأصول المشفرة تتضمن سعر الشراء صافي الخصومات التجارية وزائد المصاريف المتعلقة بالمعاملة كرسوم إجراءات معاملة البلوكتشين. لاحقاً، يتم تقييم الأصول غير الملموسة حسب نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم.

● نموذج التكلفة

يبرز هذا النموذج الأصول غير الملموسة حسب التكلفة ناقص الإطفاءات المتراكمة ومخصصات تدني القيمة (إن وجدت). إن أغلب الأصول المشفرة وعلى رأسها البيتكوين ليس لديها تاريخ إنتهاء أي أنه لا توجد فترة زمنية محددة يقع خلالها تبادل الأصول المشفرة مع جهة أخرى مقابل النقد أو مقابل بضائع وخدمات.

إن الحائز على الأصول المشفرة يجب أن يقيّم مدى الفترة الزمنية التي يتم خلالها تدفق النقد للمنشأة، فإن كانت غير محددة يمكن إعتبار الأصول غير الملموسة ذات عمر إستخدام غير محدد، وبالتالي لا يتم إطفائها، ولكن يتم قياس تدني قيمتها مرة في السنة على الأقل أو كلما كانت هناك مؤشرات للتدني.

● نموذج إعادة التقييم

يمكن للمنشأة إستعمال نموذج إعادة التقييم فقط عندما يمكن الحصول على القيمة العادلة من خلال سوق نشطة.

يتم تقييم الأصول غير الملموسة ضمن نموذج إعادة التقييم حسب القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم ناقص أي إطفاءات متراكمة ومخصصات تدني القيمة.

عند إرتفاع القيمة العادلة للأصول غير الملموسة يتم تسجيلها ضمن الإحتياطيات من خلال حساب الأرباح الشاملة الأخرى، أما عند الإنخفاض إلى ما تحت مستوى التكلفة، فيتم تسجيل التدني من خلال حساب الأرباح أو الخسائر.

إن العملات المشفرة التي لا تستوفي شروط تصنيفها كنقد أو أصل مالي أو مخزون أو مصاريف مدفوعة مقدماً يمكن إعتبارها كأصول غير ملموسة لأنها تستوفي غالباً الشروط المذكورة أعلاه.

كذلك الأمر بالنسبة للرموز المشفرة يمكن أن تستوفي شروط تصنيفها كأصول غير ملموسة لكن لا بد من الإنتباه جيداً للحقوق والواجبات المتعلقة بها.

5. ملخص المعالجة المحاسبية

| الرموز المشفرة | العملات المشفرة | التعاريف والشروط | المعيار المحاسبي | التصنيف المحاسبي |
|-----------------------|-----------------------|--|--|---------------------|
| لا تستوفي الشروط | لا تستوفي الشروط | * النقود المحتفظ بها داخل الخزينة بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب لدى البنوك. * النقد هو الأداة المالية التي تمثل وسيلة التبادل. * الودائع تحت الطلب فهي الودائع التي يمكن سحبها بدون سابق إعلام ولا يترتب عن ذلك أي رسوم أو غرامات. | معيار المحاسبة الدولي رقم 7 "بيان التنفقات النقدية" ومعيار المحاسبة الدولي رقم 32 "الأدوات المالية: العرض" | النقد |
| لا تستوفي الشروط | لا تستوفي الشروط | * استثمارات قصيرة الأجل، عالية السيولة وجاهزة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد في ظل مخاطر تغيير غير جوهرية. * يتم حيازتها لمواجهة الاحتياجات قصيرة الأجل من النقد وليس لأهداف استثمارية أخرى، كما أن معادلات النقد لها تواريخ استحقاق لا تتعدى الثلاثة أشهر من تاريخ الشراء. | معيار المحاسبة الدولي رقم 7 "بيان التنفقات النقدية" ومعيار المحاسبة الدولي رقم 32 "الأدوات المالية: العرض" | شبه النقد |
| لا تستوفي الشروط | لا تستوفي الشروط | * الأداة المالية هي عبارة عن عقد ينشئ من خلاله أصل مالي لدى أحد الأطراف والتزام مالي لدى الطرف الآخر * الأصول المالية: نقد، أداة حقوق ملكية لطرف آخر، حق تعاقدي في استلام نقد أو أصل مالي من طرف آخر، تبادل أصل أو التزام مالي مع طرف آخر ضمن شروط مبرجة مستقبلاً، عقد يمكن تسويته من خلال أدوات حقوق الملكية للشركة مع استيفاء الشروط الأخرى ذات العلاقة. * حقوق الملكية عقد يثبت الحقوق المتبقية في صافي أصول المنشأة بعد خصم كل المطلوبات | المعيار الدولي للقرارات المالية رقم 9 "الأدوات المالية" ومعيار المحاسبة الدولي رقم 32 "الأدوات المالية: العرض" | الأدوات المالية |
| يمكن أن تستوفي الشروط | يمكن أن تستوفي الشروط | * المخزون هو أصل تم اقتناؤه من أجل إعادة بيعه من خلال النشاط العادي للمنشأة أو في مراحل الإنتاج بهدف البيع في شكل مواد خام أو مواد موردة لاستخدامها في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات | معيار المحاسبة الدولي رقم 2 "المخزون" | المخزون |
| يمكن أن تستوفي الشروط | يمكن أن تستوفي الشروط | * المصاريف المدفوعة مقدما هي أصول يتم تسجيلها عندما تقوم المنشأة بدفع قيمة البضائع أو الخدمات قبل تسلمها * تعطي الحق في استلام بضائع أو خدمات في المستقبل بدلا عن النقد أو الأصول المالية أو الحق في بيع وشراء أدوات مالية بشروط مبرجة | معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "التدني" | مصاريف مدفوعة مسبقا |
| يمكن أن تستوفي الشروط | يمكن أن تستوفي الشروط | * الأصول هي موارد تحت سيطرة المنشأة نتيجة لأحداث سابقة، حيث من المنتظر تنفق منافع اقتصادية في المستقبل بالإضافة إلى كونها غير نقدية، يمكن تحديدها وليس لها وجود مادي * الخاصية الرئيسية في تحديد ما إذا كان الأصل يعتبر نقدي أم لا هو الحق في استلام مبلغ محدد أو قابل للتحديد من العملة. | معيار المحاسبة الدولي رقم 38 "الأصول غير الملموسة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم 21 "المعاملات بالعملات الأجنبية" | أصول غير ملموسة |

6. المراجع

- Andrew. M (2017). "P2P Cryptocurrency Exchanges", April.
- Bank for International Settlements (2015). "Digital Currencies", Committee on Payments and Market Infrastructures, November.
- Brian Martucci (2022). "What is Cryptocurrency- How it Works, History & Bitcoin Alternatives", April, Article
- Dong. H et al (2016). "Virtual Currencies and Beyond: Initial Considerations", SDN/16/03, January. IMF
- European Central Bank (2012). "Virtual Currency Schemes", October.
- European Banking Authority (2014). "EBA Opinion on Virtual Currencies", EPA/OP/2014/08, July.
- European Central Bank (2015). "Virtual Currency Schemes- a Further Analysis", February.
- European Commission (2017). "The Risks of Money laundering and Terrorist Financing Affecting the Internal Market and Relating to Cross-border Situations", June.
- European Central Bank (2017). "What is Money?", June. Article, www.ecb.europa.eu
- EY (2021). "Applying IFRS: Accounting by holders of crypto-assets". Represented by EY With the permission of IFRS Foundation, October.
- FATF (2014). "FATF Report: Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks", June.
- George S.T. (1998). "The International Use of Currencies: The U.S. Dollar and the Euro", June, Volume 35, IMF.
- IFRS (2019). "IFRIC Update- June 2019".
- PWC (2019). "In depth: A look at current financial reporting issues", December, No. 2019-05.

- Richard D. et al (1996). "The Location of U.S. Currency: How Much Is Abroad?", October.
- Tom. K et al (2018). "Virtual Currencies & Terrorist Financing: Assessing the Risks & Evaluating Responses", European Parliament, May.
- World Bank Group (2017). "Distributed Ledger Technology (DLT) and Blockchain", Fin Tech Note, No. 1".

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت: